مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

ملاحظات حول التغييرات الأخيرة في قيادة «أحرار الشام»

مالك العبدة

يونيو ٢٠١٦م

أجرت حركة (أحرار الشام) الإسلامية -إحدى الفصائل الثورية في سوريا- بعض التغييرات التي طالت الصف الأول من قيادتها العسكرية والسياسية؛ فقد أعلنت الحركة مؤخراً في بيانٍ رسمي لها تعيين أبي عبدالله الشامي قائداً جديداً للجناح العسكري للحركة، خلفاً لأبي صالح طحان، الذي تمّ قبول استقالته من المنصب، مع تكليف الشامي بإعداد خطة عمل، مدّتها ستة أشهر، ورفعها إلى قيادة الحركة لاعتمادها وإقرارها. كما أصدرت الحركة قراراً بتعيين منير السيال قائداً للجناح السياسي في الحركة، مع تكليفه بإعداد خطة عمل، مدّتها ستة أشهر، ورفعها إلى قيادة الحركة لاعتمادها وإقرارها.

وتُعرف حركة أحرار الشام بأنها تقوم بتغييرات إدارية دورية بناءً على التحوّلات في الساحة، والأداء الجماعي والفردي، وأحياناً وفق توازنات داخلية تفرض نفسها بطريقة أو بأخرى، وتحاول إلى أبعد مدى العمل وفق أسس مؤسساتية، حتى إن قائد الحركة يتمّ تغييره كلّ سنة، وهي حالة نادرة في الساحة السورية عامةً، والجماعات الإسلامية خاصةً، وهو ما يعزّز نظرية أن حركة أحرار الشام حركة مختلفة ومتميّزة من غيرها من الجماعات المسلحة السورية في إدارة شؤونها الداخلية، وتعاملها مع الساحة.

وجاء تعيين منير السيال (أبي خالد) قائداً للجناح السياسي لملء فراغ إداري تولّد عن ترك محمد الشامي -القائد السابق للجناح السياسي- منصبه، وتولّيه إدارة قطاع حلب، الذي كان يمرّ بلحظات حرجة جداً في الأشهر الأخيرة، وهو التعديل الذي تمّ في أواخر عام ٢٠١٥م، وبقي المنصب شاغراً إلى أن قام قائد الحركة مهند المصري (أبو يحيى) بملئه صورياً، وليس عملياً؛ فجاء هذا التعيين لتصحيح الوضع الإداري المذكور آنفاً. وكان آخر منصب شغله منير السيال، المولود في درعا عام ١٩٨٣م، هو عضو مكتب العلاقات الخارجية، وكان قبلها مسؤول الرقابة والمتابعة في المنطقة الشرقية، وهو من الذين انتموا إلى حركة أحرار الشام منذ تأسيسها.

أما قبول استقالة أبي صالح طحان قائد الجناح العسكري وجعله نائبا لقائد الحركة عن الشؤون العسكرية، وتعيين أبي عبدالله الشامي مكانه، فربما لها خلفية داخلية أكثر تعقيداً من حالة تعيين القائد السياسي الجديد، وربما ترتبط بتوازنات داخلية محدّدة بين تيار اصلاحي واخر متشدد، حيث أن منصب النائب للشؤون العسكرية هو منصب استشاري أكثر من كونه تنفيذي وقد يفهم من التعيين تقليص صلاحيات طحان. يشير بعض المتابعين إلى حاجة الحركة إلى قيادة عسكرية لها قدرة إدارة أكبر من الحالية، خصوصاً أن أبا صالح طحان معروف بأنه قائد ميداني شرس ومحنّك لكنه يفتقر إلى الناحية الإدارية في عمله، الأمر الذي قد يفسر الجمود العسكري الذي عانت منه

الحركة في الاشهر الأخيرة الماضية. مع توسّع رقعة العمل العسكري للحركة، الذي يغطي ثماني محافظات سورية، ارتأت القيادة إعطاء الأولوية للناحية الإدارية في العمل، مع بقاء طحان رقماً أساسياً في المنظومة العسكرية، تحديداً في الشمال السوري حيث قاد معارك عديدة ضد قوات النظام والميليشيات الإيرانية. وبالرغم من محاولات أطراف داخل الحركة وخارجها، منها جبهة النصرة، استمالته بسبب بتبنيه فكراً جهادياً وانتمائه إلى أسرة إدلبية كبيرة إلا أنه ظلّ ثابتاً إلى حد كبير مع القيادة الحالية برئاسة «أبو يحيى» مهند المصري.

تعدّ هذه التغييرات حلقةً جديدةً في سلسلة تغييرات كثيرة بدأت في نهاية العام الماضي بعزل أبي محمد الصادق، الذي كان مسؤولاً عن المكتب الشرعي في حركة أحرار الشام، والذي كان يُعدّ الشرعي العام للحركة، وأتى قرار عزله مصحوباً بتعديلات جذرية في الهيكلية التنظيمية الشرعية في الحركة؛ إذ تمّ إلغاء منصب (الشرعي العام)، الذي يُعدّ منصباً تقليدياً في الجماعات الجهادية، لكنه أثبت فشله في الساحة السورية؛ إذ ثبت أن الساحة السورية أعقد بكثير من فهم الذين تمّ تعيينهم أو تصدّروا المشهد كشرعيين متفرّدين بالقرار، وأثبتت الأحداث أن كثيراً من الأخطاء، سواء في قتال داعش في البدايات أم في التعامل مع مشروع المنطقة الآمنة والعلاقات الدولية أم في الاقتتال الداخلي في الغوطة، كان لأصحاب منصب (الشرعي العام) دور سلبي كبير فيها، خصوصاً أنهم يميلون عامةً إلى الشدة، والحكم، والفهم القاصر للواقع المعقّد في سوريا في أحكامهم؛ لذلك قامت حركة أحرار الشام بتشكيل مجلس إفتاء فيه طلاب علم ومشايخ من داخل الحركة وخارجها، لكن نشاط هذا المجلس محدود إلى الآن.

من المبكر الحكم على تأثير هذه التغييرات على أداء حركة أحرار الشام وأثرها سواء على تماسك الحركة أو مستقبلها، وقد بدأت تظهر بعد المؤشرات على ارتدادات عكسية لهذه القرارات قد تؤجج الصراع بين الاصلاحيين والمتشددين، مع أنها ليست جديدة على الحركة ولكنها ربما أكثر حدة من قبل وفي لحظات حرجة تمر فيها الساحة السورية، ولكن من المؤكد أن جزء كبير من احتمالات استمرار الثورة السورية ولا سيما في الشمال السوري يعتمد على قدرة الحركة على التماسك الداخلي والصمود في وجه التهديدات التي تحيط بها على جميع المستويات والتي كان أخرها موجة الاغتيالات لكوادرها وقياداتها. الساحة السورية تحتاج إلى قيادة والأحرار تملك فرصة أخيرة ربما للعب هذا الدور إن هم تجاوزوا ازمتهم الداخلية بنجاح.